

## الوقاية من الكوليرا ومكافحتها

جمعية الصحة العالمية الحادية والسبعون،

إذ تشير إلى القرار ج ص ع ٦٤-١٥ (٢٠١١) بشأن الكوليرا: آلية للمكافحة والوقاية، الذي أفضى إلى تنشيط فرقة العمل العالمية لمكافحة الكوليرا من أجل دعم الدول الأعضاء للحد من العواقب الصحية العمومية والاجتماعية والاقتصادية للكوليرا عن طريق تعزيز عمل المنظمة في هذا المجال، وتعزيز التعاون والتنسيق بين أصحاب المصلحة؛

وإذ تعرب عن تقديرها لتقرير المدير العام عن عمل المنظمة في الطوارئ الصحية<sup>١</sup> واستراتيجية فرقة العمل العالمية لمكافحة الكوليرا التي صدرت مؤخراً: "وضع نهاية للكوليرا: خريطة طريق عالمية إلى عام ٢٠٣٠"،<sup>٢</sup> ولا تزال فاشيات كوليرا واسعة النطاق تتسبب في معدلات عالية من المراضة والوفيات بين الفئات السكانية الضعيفة في كل من البيئات التي تمر بحالات طوارئ وتلك الموطونة بالكوليرا. وفي ظل عبء المرض المقدر بـ ٢,٩ مليون حالة و ٩٥ ٠٠٠ حالة وفاة كل عام في جميع أنحاء العالم، لا يزال المرض يؤثر على ٤٧ بلداً على الأقل حول العالم، مع احتمال التوسع حيث تكون ظروف المياه والإصحاح والنظافة الشخصية غير ملائمة؛

وإذ تقر بأن الوقاية من الكوليرا ومكافحتها تتطلبان اتباع نهج منسق ومتعدد القطاعات يشمل إتاحة الرعاية الصحية الملائمة، والتدبير العلاجي المبكر للحالات، والحصول على المياه المأمونة، والإصحاح، والتنظيف، ومحو الأمية الصحية، وتحسين السلوكيات الصحية، مع استخدام لقاحات الكوليرا الفموية استخداماً مساعداً، وتعزيز الترصد، وتبادل المعلومات، وتعزيز القدرات المخبرية، والمشاركة المجتمعية، بما في ذلك العمل على المحددات الاجتماعية للصحة؛

وإذ تعترف أيضاً بأن مكافحة الكوليرا هي مسألة استجابة للطوارئ في حالة اندلاع الفاشيات، ومسألة تطوير عندما يكون المرض متوطناً في سياقات عالية المخاطر، مثل مخيمات اللاجئين والمشردين داخلياً؛

وإذ تؤكد على أن التقدم المحرز نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الالتزام بالهدف ٣ (ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار)؛ والهدف ٦ (ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة)؛ والهدف ١١ (جعل المدن والمستوطنات البشرية

١ الوثيقة ج ٦/٧١.

٢ وضع نهاية للكوليرا: خريطة طريق عالمية إلى عام ٢٠٣٠.

(<http://www.who.int/cholera/publications/global-roadmap.pdf?ua=1>)، تم الاطلاع في ٢١ أيار/ مايو ٢٠١٨.

شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة)، من شأنه أن يقلل من معدل انتشار الكوليرا وتوسعها، إلى جانب أمراض الإسهال وأشكال العدوى المعوية الأخرى؛

وإذ تشير إلى وجوب امتثال جميع الدول الأطراف للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛

وإذ تقر بأنه لا بد من إيلاء الاعتبار للكوليرا، بوصفها مرضاً يحتمل أن يكون وبائياً في حد ذاتها والإبلاغ عنها إبلاغاً منفصلاً عن أمراض الإسهال الأخرى، داخل نظم الترصد الوطنية، إذ إن عدم فعل ذلك يعوق تدابير مكافحة الفعالة،

#### ١- تحث الدول الأعضاء<sup>١</sup> على ما يلي:

(١) تعزيز قيام الحكومات بتحديد أوبئة الكوليرا والارتقاء بمستوى الكوليرا لتصبح أولوية من أولويات الدولة في البلدان المتضررة منها من خلال إدراجها في السياسات والخطط الوطنية، إما في شكل خطة قائمة بذاتها وإما بإدماجها في مبادرات مكافحة أمراض الإسهال الأوسع نطاقاً، أو في إطار الخطط الوطنية المتعلقة بالصحة والأمن الصحي والمياه والإصحاح والنظافة الشخصية والتنمية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، حسب اختصاص كل منها، وتلك الخاصة بوكالات إدارة الكوارث و/ أو الطوارئ الوطنية؛

(٢) وضع حزمة متعددة القطاعات من التدابير المنتقاة في مجالي الوقاية والمكافحة الفعالين وتنفيذها في البلدان المتضررة، بما في ذلك خدمات المياه والإصحاح والنظافة الشخصية على المدى الطويل، وإتاحة الرعاية الصحية الملائمة، وإتاحة المياه الآمنة، والإصحاح، والسلوكيات الصحية المحسنة، علاوة على تطوير البنية التحتية إلى جانب ما يرتبط بذلك من أنشطة بناء القدرات اللازمة للعمليات والصيانة والإصلاح ونماذج التمويل المستدام المكيفة حسب نمط السريان المحلي من أجل مكافحتها أو القضاء عليها على المدى الطويل؛

(٣) ضمان أن تشمل السياسات والخطط الوطنية المتعلقة بالوقاية من الكوليرا وتدابيرها العلاجي جميع المناطق المعرضة بشدة لخطر سريان الكوليرا؛

(٤) وضع آليات وطنية متعددة القطاعات للوقاية من الكوليرا والإسهال الحاد وترصدهما في البلدان المتضررة بغية تنسيق تنفيذ خطة مكافحة المرض أو القضاء عليه، مع التأكد من تمثيل مختلف الوزارات والوكالات والشركاء والمجتمعات المعنية بجهود مكافحة الكوليرا؛

(٥) تعزيز القدرة على التأهب بما يتماشى مع اللوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، والكشف المبكر والعلاج، والتأكد المختبري، والتدبير العلاجي للحالات، والاستجابة الفورية والفعالة للفاشيات من أجل الحد من الآثار الصحية العمومية والاجتماعية والاقتصادية؛

(٦) تعزيز ترصد الكوليرا والتبليغ المبكر عنها وفقاً للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)، وبناء القدرة على جمع البيانات وتحليلها، بما في ذلك المعلومات الخاصة بالمحددات الحاسمة التي تشمل التغطية بخدمات المياه والإصحاح؛

١ وحسب الاقتضاء، منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي.

- (٧) تعزيز المشاركة المجتمعية، والتعبئة الاجتماعية في مجال الوقاية من الكوليرا، والكشف المبكر، ومعالجة مياه المنازل وتخزينها، وسائر أنشطة الاستجابة المتصلة بالمياه والإصحاح والنظافة؛
- (٨) دعم البحوث المعنية بتحسين الوقاية والمكافحة، بوسائل منها التعاون الدولي، بما في ذلك البحوث المعنية بتحسين اللقاحات وتوفير وسائل تشخيص وعلاجات أفضل وأسرع؛ ورصد مقاومة مضادات الميكروبات.
- (٩) الامتناع عن تنفيذ التدابير الصحية الأكثر تقييداً لحركة المرور الدولي والأكثر تعدياً أو إزعاجاً للأشخاص من البدائل المعقولة المتاحة التي من شأنها أن تحقق مستوى ملائماً من حماية الصحة، وفقاً للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥)؛
- (١٠) وضع غايات وطنية، حسب الاقتضاء، وقطع التزامات مالية وسياسية بمكافحة الكوليرا مع وجود خطط تنفيذ وطنية بشأن الهدف المعني من أهداف التنمية المستدامة؛

تطلب من المدير العام ما يلي: -٢

- (١) تعزيز ترصد الكوليرا والتبليغ عنها وفقاً للوائح الصحية الدولية (٢٠٠٥) ومواصلة تعزيز الدعوة والقيادة الاستراتيجية والتنسيق مع الشركاء على المستويات كافة من خلال أمانة فرقة العمل العالمية لمكافحة الكوليرا والأفرقة العاملة التابعة لها، بوسائل منها تقديم الدعم التقني والإرشادات العملية للبلدان في مجال الوقاية من الكوليرا ومكافحتها؛
- (٢) زيادة قدرات دعم البلدان للنهوض بقدرتها على تنفيذ ورصد التدخلات المتكاملة المتعددة القطاعات من أجل الوقاية من الكوليرا ومكافحتها والقضاء عليها على المدى الطويل؛ والتدخلات الخاصة بالتأهب لأوبئة الكوليرا والاستجابة لها وفقاً للمبادرات العالمية المعنية بالقضاء على الكوليرا: خريطة طريق عالمية حتى عام ٢٠٣٠ ومواءمتها مع الخطط الوطنية لتشجيع التبليغ، ورصد التقدم وعبء المرض بهدف توفير المعلومات اللازمة للاستراتيجيات القطرية والعالمية؛ والتدخلات المعنية بمكافحة المرض أو القضاء عليه؛
- (٣) دعم البلدان، عند الطلب، في تقييم عوامل خطر الكوليرا والقدرة على المشاركة المتعددة القطاعات في إطار الموارد التقنية الموجودة؛
- (٤) الاستمرار في قيادة إدارة المخزون الاحتياطي من لقاح الكوليرا الفموي للتمكين من وجود إمدادات عالمية كافية، بما في ذلك الدعم المقدم بشأن استخدام لقاح الكوليرا الفموي ورصد هذا الاستخدام وتقييمه، وكذلك عند الاقتضاء حملات التطعيم باللقاح، بالتعاون مع المنظمات ذات الصلة والشركاء المعنيين، ومن بينهم اليونيسيف والتحالف العالمي من أجل اللقاحات والتمنيع؛
- (٥) رصد ودعم أنشطة الوقاية من الكوليرا ومكافحتها على المدى الطويل وبرامج القضاء على المرض على الصعيدين القطري والإقليمي؛

- (٦) وضع ونشر خطة بحوث وتقييم تستهدف تحقيق الحصائل في مجال الكوليرا وتستهدف سد الفجوات المعرفية المهمة، وتحسين تنفيذ التدخلات القائمة، بما فيها المياه والإصحاح والنظافة، وتطوير

لقاحات محسنة لتحقيق التحسين وزيادة الاستمرارية في الوقاية ومكافحة الفاشيات بحيث تشمل جميع جوانب مكافحة الكوليرا؛

(٧) إبراز أهمية الكوليرا على أعلى المستويات في جدول أعمال الصحة العمومية العالمي وتعزيز تنسيق وإدارة القطاعات المتعددة، ولاسيما قطاعات المياه والإصحاح والنظافة، والقطاعات الأخرى بخلاف قطاع الصحة من قبيل القطاع المالي وقطاع تطوير البنية التحتية؛

(٨) تقديم تقرير إلى جمعية الصحة العالمية الثالثة والسبعين، عن طريق المجلس التنفيذي في دورته السادسة والأربعين بعد المائة، عن حالة الكوليرا في العالم وتقييم الجهود المبذولة للوقاية من الكوليرا ومكافحتها.

الجلسة العامة السابعة، ٢٦ أيار/ مايو ٢٠١٨

ج٧١/ المحاضر الحرفية/٧

= = =